

Distr.: General
23 April 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بالإشارة إلى رسالتي، المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، والتي أحلت بها، وفقا للفقرة ١ (ج) من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ترشيحات القضاة المخصصين لتلك المحكمة، التي كنت قد تلقيتها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة، في غضون فترة الستين يوما، المنصوص عليها في الفقرة ١ (ب) من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي.

وأتشرف أيضا بالإشارة إلى الرسالة، المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/382) والموجهة إلي من مامادي تراوري، الرئيس السابق لمجلس الأمن، والتي أبلغني فيها بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن، في الجلسة ٤٧٣١ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، والذي يقضي بتمديد الموعد النهائي لقبول ترشيح قضاة مخصصين للمحكمة الدولية لرواندا حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وعملا بالفقرة ١ (ج) من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا، أتشرف بأن أحيل طيا إلى مجلس الأمن الترشيحات البالغ عددها ٣٥ ترشيحا، والتي تلقيتها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة في غضون الفترة المحددة في الفقرة ١ (ب) من المادة نفسها، والمحددة من قبل مجلس الأمن في القرار الذي اتخذته في الجلسة ٤٧٣١. وقد

أرفقت بهذه الرسالة قائمة أسماء المرشحين المرتبة أبجدياً، مشفوعة بالسير الذاتية التي تم تقديمها مع هذه الترشيحات*.

وأود، في هذا الصدد، أن أشير إلى أن عدد المرشحين الذين تلقيت ترشيحاتهم، ما زال يقل عن العدد الأدنى ألا وهو ٣٦ مرشحاً، الذي ينبغي، وفقاً للفقرة ١ (ج) من المادة ١٢ مكرراً ثانياً من النظام الأساسي للمحكمة، بصيغتها المعدلة، أن يرد في القائمة التي يعدها مجلس الأمن لإحالتها إلى الجمعية العامة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

* يُعمم المرفق على أعضاء مجلس الأمن فحسب.